- *Hatcher, R. & Lassiter, K.: Initial training in professional psychology: the Practicum Competencies Outline. Training and Education in Professional Psychology و,2007, 1, p49-63.*
- *Norman .L : Cultural Change in Further Education: A Management Development Initiative in Hertfordshire , Education & training , May 2014, p255.*
- *Robert E. Ployhart, Anthony J: Human Capital Is Dead; Long Live Human Capital Resources, Journal of Management, February 2014; vol. 40, 2: pp. 371-398*
- *Saltsman, G : Global leadership competencies in education: A Delphi study of UNESCO delegates and administrators , Lamar University - Beaumont, Pro Quest Dissertations Publishing, 2014 p36*
- *Samuel A : Developing and leveraging human capital resource to promote service Quality : Testing a Theory of Performance,journal of management,vol 2,no2,2012.p484.*
- *Vaculik, M, Prochazka, J : Competencies and Leadership Effectiveness: Which Skills Predict Effective Leadership? , European Conference on Management, Leadership & Governance:. Kidmore End: Academic Conferences International Limited. ,Nov 2014,p337*
- *Xiangmin L, Danielle D : The Influence of Capital Structure on Strategic Human Capital: Evidence From U.S. and Canadian Firms Journal of Management, February 2014; vol. 40, 2: pp. 422-448*

المعادلة التكاملية الشاملة لإصلاح منظومة التعليم العام وتطويرها

أ.د.عادل سرايا

أستاذ تكنولوجيا التعليم والتدريب وعميد كلية التربية بالعريش

مقدمة:

من المنطقي أن يأتي إصلاح التعليم وتطويره في أولويات القضايا القومية للدولة المصرية، باعتبار التعليم خط الدفاع الأول في معالجة قضايا الوطن والمواطنة، من منطلق أن مفهوم الأمن القومي في الوقت الراهن لا يقتصر علي حماية حدود الدولة ومقدراتها وأمنها الداخلي عبر سلسلة التدابير العسكرية والأمنية، فقد أصبحت للأمن القومي آفاق أخري تلعب دورا محوريا في تأمين مسيرة أي مجتمع وتحديد مدي قدرته علي مواجهة التحديات التي تحيق به وفي رسم معالم حاضره ومواصفات مستقبله.

وتشكل عملية إعداد الشخصية المصرية القادرة علي الفهم والتعامل مع تحديات عصر المعرفة بانفتاحه وتقلباته بوعي وإدراك، شخصية مؤمنة بفكر وثقافة التسامح وتقبل الآخر ومتسلحة بمهارات القرن الـ21؛ من المهام الرئيسة والإستراتيجية التي يقع العبء الأكبر منها علي عاتق المنظومة التعليمية ببرامجها ومؤسساتها.

وقد تبدو عملية إصلاح المنظومة التعليمة في مصر وتطويرها أمراً مستحيلاً في ظل تراكمات من مجموعة من المشاكل وعدم وضوح الرؤى المستقبلية الشاملة وعدم التركيز بالقدر الملائم علي بعد الأمن القومي للتعليم من ناحية ، وعدم اتخاذ قرارات وتدابير إصلاحية قوية مرتبطة بمكونات المنظومة بداية من إعداد المعلم المتميز ومرورا بتطوير المناهج ونظم التقويم والإدارة التعليمية ، وفي ضوء تلك المعطيات تصبح معركة إصلاح التعليم وتطويره أكبر بكثير من أن تختزل في رؤية وزير تنفيذي أو محاولات وزارة، لأنها معركة المجتمع المصري بأسره بجميع قطاعاته ومفكريه ومبدعيه ومثقفيه

ومخططيه وإعلامييه،ويستلزم لذلك أن نحشد الطاقات ونوحد الجهود بهدف إصلاح وتطوير حقيقي، فالذين يقودون معركة إصلاح التعليم في مصر وتطويره يواجهون تحديات حقيقية وصعبة ولابد من دعمهم بداية من توفر الإرادة السياسية ونهاية بتوفير التمويل المناسب.

وفي ضوء الحاجة إلى وضع إطار عام لإصلاح التعليم وتطويره جاءت هذه " المعادلة التكاملية الشاملة" كمحاولة إصلاحية إجرائية تتناول الأركان الرئيسة لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي وفيما يلي سنتناول المحاور التالية:

أولا: أسئلة لابد منها:

- ما هو واقع تعليمنا الآن؟
- ما هو موقع ومستوى نظامنا التعليمي بالنظم التعليمية الأخر (عربيا وإقليما ودوليا).؟
- ماذا نريد ونطمح أن يكون عليه نظامنا التعليمي في المستقبل؟
- كيف نحقق ما نريده من إصلاح وتغيير وتطوير في التعليم؟
- ما مواصفات خريجينا من مؤسسات التعليم في المستقبل؟
- ما مستوى الرضا المجتمعي عن نواتج المنظومة التعليمية؟.
- كيف يقتنع صناع القرار في هذا الوطن أن تعليمنا الحالي في أسوأ حالاته وأدني مستوياته، وأن المحاولات المعتمدة على فكر الفرد لن تجدي نفعا؟
- هل حان وقت التغيير.؟

ثانيا: المنطلقات العشرة لإحداث إصلاح وتطوير حقيقي في منظومة التعليم قبل الجامعي:

1) مستوى مناسب من الطموح عند التفكير في شكل ومواصفات النظام التعليمي المصري بمدخلاته وعملياته ومخرجاته.

2) تطبيق مبادئ التكاملية عند إجراء أي عمليات تخطيط تختص بالمنظومة التعليمية ، ويعني ذلك تكاتف وتوحيد الجهود بين المؤسسات ذات العلاقة بهذا الشأن داخل نفس الوزارة وعدم إجراءا عمليات التخطيط بشكل منفرد.

3) التشاركية عند استشراف المستقبل الخاص بشكل التعليم المصري ويعني ذلك مشاركة وتعاون الخبراء من أصحاب الرؤى والمقترحات التطويرية في صياغة الخطط المستقبلية.

4) الشفافية عند تشخيص ورصد الواقع التعليمي وممارساته على المستوى التنفيذي.

5) الواقعية عند تنفيذ المبادرات والمشروعات والمعالجات المرتبطة بعمليات إصلاح وتطوير المنظومة التعليمية

6) التراكمية عند التطوير والتحسين، ويشير ذلك إلى ضرورة الاستفادة من التجارب والمحاولات السابقة في مجال التطوير ولا يتم الاعتماد على البداية الصفرية **start zero** لأنها تناقض العمل المؤسسي.

7) المصداقية والأمانة عند تقويم النظام التعليمي بممارساته ونواتجه ومتطلباته المالية واللوجستية والبشرية والفنية.

8) إتباع منهج المسارات المتوازية عند الشروع في البدء بعمليات التخطيط والتنفيذ التطوير والتقويم، فلم يعد هناك متسعاً من الوقت لإتباع منهج النظام التتابعي في التخطيط والتنفيذ التطوير والتقويم وذلك لتدني مستوى الأداء في معظم المؤسسات.

9) سيادة صبغة الفكر التدريبي ومواصفاته على نظام التعليم (التدريس) (نحن نريد تعليم أقرب إلى التدريب)

10) القناعة بأن توفير المعلم المتميز والمؤهل تأهيلا متميزا هو نقطة الانطلاق الحقيقية و أساس الإصلاح والتطوير لكافة عناصر المنظومة التعليمية في التعليم العام، وذلك انطلاقا من المسلمات التالية:

= وراء كل أمة عظيمة : تربية عظيمة.

= و وراء كل تربية عظيمة: تعليم متميز.

= و راء كل تعليم متميز : معلم متميز.

= و وراء كل معلم متميز : مؤسسات عالية الجودة متخصصة في إعداد المعلم وتأهيله وتدريبه.

ولتحقيق ذلك وجب إعادة النظر بشكل كامل في تطوير كليات التربية وبرامجها وأعضاء هيئة تدريسها واختيارهم.

ثالثا: بعض ملامح أو تحديات أو معوقات أو مشكلات نظام التعليم المصري:

يعاني نظام التعليم المصري خلال العقدين الأخيرين من العشوائية في التطوير و التدني في مستوى نواتجه ومخرجاته إضافة إلى هذه الملامح:

1) انخفاض مستوى الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية بمكوناتها حتى وصل انعدام الثقة إلى القائمين عليها.

2) ضعف مستوى الدافعية والحافز نحو التعلم لدى الطلاب مع إهمال واضح لإكساب المهارات العشر(مهارات القرن الـ21).

3) العشوائية في تطوير منظومة المناهج الدراسية، ومن الخطأ جعلها في أولوية اهتمام أي وزير عند تسلمه حقيبة الوزارة دون النظر للمحاولات السابقة

4) سيادة الممارسات غير الجيدة **Bad Practices** في التعليم العام وعدم وجود حلول حقيقية أو حدوث نقلات نوعية سواء في مستوى أداء المعلمين أو

المشكلات المزمنة فيه رغم وجود متغيرات و ظواهر عديدة منها، المعايير والجودة والاعتماد، التكنولوجيا والتعلم الالكتروني.

5) الاعتماد على ثقافة الحد الأدنى من خلال سيادة أساليب الكم والتلقين وبالتالي مركزية المعلم.

6) الاختبارات هدفا وغاية وحكما نهائيا على مستوى الطالب وليست (تجربة تعلم).

7) ثقافة التسليم بأن الحقيقة فقط في الكتب وعلى المعلم نقلها للاختبار فيها

رابعا: أركان المعادلة التكاملية الشاملة :

لا يمكن تحقيق أي إصلاح أو تطوير في منظومة التعليم دون التزام الدولة بتوفير الأركان والمكونات الـ 12 الرئيسة للإصلاح والتغيير والتطوير المطلوب إحداثه في منظومة التعليم العام (قبل الجامعي)، وهي المعادلة المعروفة رقميا على الشكل التالي:

2	+	1	+	4	+	3	+	2

المحور الأول ويضم ركنين رئيسيين وهما:

أ) الإرادة والرغبة السياسية لدى صناع القرار في الدولة المصرية سواء على المستوى القومي أو على مستوى المؤسسات وبشير ذلك إلى ضرورة وضع إصلاح التعليم وتطويره في أولويات الأجندة السياسية للبلاد.

ب) قيادة / إدارة ذكية (إبداعية أو تكيفيه) تؤمن بالتغيير والإصلاح وتمتلك فنيات ومهارات التطوير المؤسسي,

المحور الثاني: ويضم ثلاثة أركان وهي

أ) تخطيط إستراتيجي حقيقي ، على أن يتم استحداث ثلاثة هيئات لها استقلالية وهي هيئة للتخطيط للتعليم، وهيئة للتنفيذ، وهيئة للمتابعة والرقابة والتقويم.

ب) وعي وإدراك مجتمعي بأهمية التغيير والتطوير في التعليم وتوفر ثقة الرأي العام في الإجراءات الإصلاحية المتبعة والقائمين عليها.

ج) دعم إعلامي وفني وثقافي – من خلال القنوات الفضائية الإعلام المسموع والمكتوب والإلكتروني– للإجراءات الإصلاحية في التعليم وتوعية المجتمع.

المحور الثالث: ويضم أربعة أركان وهي:

أ) الطالب المتعلم: حيث يتم تحديد " بروفيل " الشخصية المصرية المنشودة كناتج من المنظومة التعليمية مع مراعاة تسكين الطلاب في الشعب الدراسية أو المجال الدراسي التي تتوافق مع رغباتهم وميولهم واستعداداتهم.

ب) برامج (مناهج–مقررات)تعليمية متميزة فيها يتعلم الطالب كيف يتعلم ويبحث ويحلل.

ج) بيئة تعليمية مهيأة ومدعومة بالتكنولوجيا(معامل – مكتبات اتصال بالإنترنت مرافق لممارسة الأنشطة اللاصفية.

د) تطوير منظومة التقويم وأدواته بعيدا عن الاختبارات التحصيلية.

المحور الرابع ويضم ركن واحد فقط وهو:

– المعلم الأكاديمي المتميز(معلم لغة عربية ورياضيات وعلوم وهكذا)، والمعلم النوعي المتميز (معلم تربية موسيقية ومعلم تربية فنية، وهكذا) والأخصائي النوعي المتميز(أخصائي قياس نفسي، أخصائي تكنولوجيا التعليم، إلخ).

المحور الخامس ويضم ركنين فقط وهما:

أ) تمويل ودعم لوجستي مناسب ويمكن تفعيل الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم باعتباره قضية اجتماعية من الدرجة الأولى.

ب) هيئة رقابية ومتابعة واعتماد لمنح رخصة مزاولة المهنة وتجديدها دوريا(الأكاديمية).

خامسا: التوصيات الإجرائية :

1) استحداث هيئة أو لجنة قومية مستقلة متخصصة في التخطيط بعيد المدى لمنظومة التعليم العام والجامعي تحت مسمى ((هيئة التخطيط القومية للتعليم)) ولا تخضع للسلطة التنفيذية وتكون وثيقتها بمثابة المشروع الذي يشرف على تنفيذه الوزير المختص:

–وزير تربية وتعليم ، وزير تعليم عالي ، وزير تعليم فني.

ولا تمتلك السلطة التنفيذية صلاحية التغيير فيها ولكنها تضع بعض الرؤى والمقترحات التطويرية للخطة ورفعها دوريا ، لـ((هيئة التخطيط القومية للتعليم.

2) استحداث معايير جديدة للقبول بكليات التربية والتربية النوعية وخروجها من قيود مكتب التنسيق (كالكليات العسكرية) وهي:

–حد أدني من المجموع، مثلا (75 %) في المجموع الكلي و (85 % في التخصص الأكاديمي)

–اختبارات ثقافة عامة مهارات نوعية متميزة.

–تحديد اتجاه الطلاب ومستوى دافعيتهم قناعتهم بالالتحاق بأم المهن .

–اختبارات ومقاييس سيكولوجية ذات علاقة بالمهنة.

–كشف هيئة ومظهر ولياقة بدنية وسلامة حواس.

3) تطوير مقررات كليات التربية وتحديثها بما يتواكب مع معايير ومواصفات وكفايات وأدوار معلم القرن الـ21 والمهارات التي يجب أن يمتلكها من ناحية، ومواكبتها مع الاتجاهات والتجارب العالمية المعاصرة والرائدة من ناحية أخرى، مع إمكانية توقيع بروتوكولات مع المؤسسات الرائدة في هذا الشأن عربيا ودوليا.

4) استحداث مادة بقانون تنظيم الجامعات المزمع إعداده تنص على ضرورة " توفر معايير وشروط جديدة عند تكليف أو تعيين المعيدين أو أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية (معلم المعلم) وعدم قصورها على الترتيب والتقدير التراكمي، ومنها معايير التميز

في:-

أ) مهارات التدريس. ب) الأخلاق والقدوة. ج) الثقافة العامة والتخصصية.

د) المظهر الشخصي والجاذبية واللياقة الذهنية والبدنية.

هـ) مهارات القيادة والإقناع والتكنولوجيا.

5) استحدث مادة في قانون التعليم الجديد بمنح الأكاديمية المهنية للمعلمين صلاحية مطلقة في إصدار رخصة مزاولة المهنة تحت مسمى (معلم مساعد) للمعلم الخريج من كليات التربية وفقا لاجتياز اختبار الكفايات مع تجديدها دوريا كل (5-7) سنوات بمشاركة فرق من كليات التربية والتربية والنوعية ويمكن لمن لم يوفق في المرة الأولى إعادة التقدم للاختبار مرة أخرى بعد مرور فترة تدريب أخرى لا تقل عن ((6)) شهور بما لا يزيد مرات التقدم عن مرتين، ويعني ذلك أن كليات التربية تؤهل المعلم والأكاديمية تمنح رخصة مزاولة المهنية وتدرب المعلم وتجدد الرخصة.

6) حفاظا على هيبة المعلم وكرامته سوف تتقدم الحكومة باستحداث مشروع بقانون – لعرضه في مجلس النواب– يجرم الإساءة أو إهانة عناصر المنظومة البشرية التعليم (معلم وطالب وإدارة) في أي أعمال فنية أو إعلامية أو مع منع عرض الأعمال الفنية الرديئة التي تسيء للمعلم :((وتهدر هيبته وكرامته وتهدد السلم الاجتماعي وتخل بمنظومة القيم والأخلاق.

7) إعادة الاعتبار للتخصصات النوعية واعتمادها كمواد دراسية تضاف للمجموع الكلي في مراحل التعليم العام وهي المواد التي تحتاجها منظومة التعليم العام في هذه المرحلة التي تقتصر على الحشو والتلقين والمعرفة الهشة ومن هذه المواد ؛التربية الفنية وتذوق الفن ، التربية الموسيقية، التربية الجمالية ، التربية الرياضية ، الاقتصاد المنزلي والتغذية العلاجية ، مهارات الحياة مثل : مهارات التواصل والتعامل مع الآخرين ، مهارات التعامل مع الانحرافات السلوكية (جنس، مخدرات) ، مهارات الفاعلية ،، مهارات

إدارة المشاعر ، مهارات التخطيط للحياة ، مهارات التشارك والتعاون ، مهارات القيادة والإدارة

8) استحداث دبلوم عالي تحت مسمى ((دبلوم الصفوف الأولية) يشترك خريجيه في التدريس للصفوف الأولي من المرحلة الابتدائية ويشترط لمن يلتحق به توفر:

– مرور 10 سنوات خبرة في التدريس بالتعليم العام.

– اختبارات ومقاييس سيكولوجية ذات علاقة بالمهنة والعمل مع فئة طلاب الصفوف الأولية.

– مهارات ومواصفات الكفاءة والجاذبية والقدوة الحسنة .

–كشف هيئة ومظهر ولياقة بدنية وسلامة حواس.

على أن يحصل معلم الصفوف الأولية على راتب أعلى من أقرانه في المراحل التعليمية الأخرى بنسبة 200.%

9) إسناد دور تنسيقي لمركز البحوث التربوية بين كليات التربية وخططها البحثية وما تقدمه من بحوث ووزارة التربية والتعليم باعتبارها المستهدف من غالبية البحوث التربوية حتى تصبح لهذه البحوث قيمة تطبيقية نفعية حقيقية) بدلا من الانفصام الحادث بين كليات التربية والوزارة.